

Distr.: General
14 July 2011
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة التنفيذية الثالثة والخمسون

جنيف، ٢٧-٢٨ حزيران/يونيه و ١١ تموز/يوليه ٢٠١١

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التنفيذية الثالثة والخمسين

المعقودة في قصر الأمم بجنيف، في ٢٧-٢٨ حزيران/يونيه و ١١ تموز/يوليه ٢٠١١

مقدمة

افتتح رئيس المجلس السيد لويس مانويل بيانتيني مونيغ (الجمهورية الدومينيكية)، الدورة التنفيذية الثالثة والخمسين لمجلس التجارة والتنمية يوم الاثنين ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١١. وعقد المجلس أثناء هذه الدورة أربع جلسات عامة، هي الجلسات ١٠٦٧ إلى ١٠٧٠.

أولاً - الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية بشأن البنود الموضوعية في جدول أعماله

ألف - التعاون بين الأونكتاد والاتحاد البرلماني الدولي

المقرر ٥٠٦ (دت-٥٣)

إن مجلس التجارة والتنمية،

إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٣٢/٥٧ و ٤٧/٥٧،

يعترف بالطابع الفريد للاتحاد البرلماني الدولي بوصفه منظمة مشتركة بين الدول،
يقرر أن ينسق طرائق تعاونه مع الاتحاد البرلماني الدولي طبقاً لممارسات الجمعية العامة،
يقرر رفع الاتحاد البرلماني الدولي من قائمة المنظمات غير الحكومية التي لها مركز مراقب لدى الأونكتاد وإدراجه باعتباره منظمة دولية للبرلمانيين ذات مركز مراقب.

الجلسة العامة ١٠٧٠

١١ تموز/يوليه ٢٠١١

باء - الترتيبات الخاصة بمشاركة المنظمات غير الحكومية في أنشطة الأونكتاد

المقرر ٥٠٧ (دت-٥٣)

إن مجلس التجارة والتنمية،

إذ يذكر بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦ وبالفقرة ٣٥ (و) من استراتيجية الأونكتاد في مجال الاتصالات (TD/B/56/9/Rev.1) التي اعتمدها المجلس في دورته السادسة والخمسين،

وإذ يحيط علماً بمذكرة الأمانة الواردة في الوثيقة TD/B/EX(53)/6،

يقرر أن المنظمات غير الحكومية الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية، وكذلك المنظمات الوطنية المنتسبة إلى منظمات دولية تتمتع أصلاً بمركز لدى الأونكتاد، ستكون مؤهلة من الآن فصاعداً لطلب الحصول على مركز استشاري لدى الأونكتاد وفقاً للإجراءات والممارسات المطبقة حالياً فيما يخص مشاركة المنظمات غير الحكومية في أنشطة الأونكتاد،

الجلسة العامة ١٠٧٠

١١ تموز/يوليه ٢٠١١

جيم - اعتماد منظمات المجتمع المدني لأغراض الأونكتاد الثالث عشر

المقرر ٥٠٨ (د-٥٣)

إن مجلس التجارة والتنمية،

١ - يقرر، لأغراض اعتماد المجتمع المدني ومشاركته في الأونكتاد الثالث عشر واجتماعاته التحضيرية، أن يعتمد نفس الترتيبات التي اعتمدها المؤتمرات السابقة، على أن تقدم جميع طلبات الاعتماد إلى الدول الأعضاء قصد الموافقة عليها، ويجوز لمنظمات المجتمع المدني التي اعتمدت لدى الأونكتاد الثاني عشر أن تقدم طلب اعتمادها لدى الأونكتاد الثالث عشر دون الحاجة إلى إعادة تقديم الوثائق المتصلة بالاعتماد؛

٢ - يقرر كذلك عقد جلستي استماع مع المجتمع المدني والبرلمانيين والقطاع الخاص في إطار اللجنة التحضيرية للأونكتاد الثالث عشر.

الجلسة العامة ١٠٧٠

١١ تموز/يوليه ٢٠١١

دال - المسائل التي تتطلب إجراءً من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية أو المتصلة بهذه التقارير والأنشطة

١ - تقرير لجنة التجارة والتنمية عن دورتها الثالثة، وجدول أعمال دورتها الرابعة (البند ٣(أ) من جدول الأعمال)

١ - أخذ المجلس علماً بتقرير لجنة التجارة والتنمية عن أعمال دورتها الثالثة (TD/B/C.I/21) وأيد الاستنتاجات المتفق عليها الواردة في هذا التقرير. وقرر المجلس أن يؤجل الدورة الرابعة للجنة التجارة والتنمية حتى أواخر عام ٢٠١٢. وسيتم البت في جدول

الأعمال والموضوعات التي ستناقشها الدورة الرابعة للجنة بأسرع ما يمكن بعد الأونكتاد الثالث عشر الذي سينعقد في الدوحة، قطر، في نيسان/أبريل ٢٠١٢.

٢- تقرير لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية عن دورتها الثالثة، وجدول أعمال دورتها الرابعة (البند ٣(ب) من جدول الأعمال)

٢- أخذ المجلس علماً بتقرير لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية عن أعمال دورتها الثالثة (TD/B/C.II/15) وقرر المجلس أن يؤجل الدورة الرابعة للجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية حتى أواخر ٢٠١٢. وسيتم البت في جدول الأعمال والموضوعات التي ستناقشها الدورة الرابعة للجنة بأسرع ما يمكن بعد الأونكتاد الثالث عشر.

٣- وتعهد نائب الأمين العام للأونكتاد السيد بيتكو دراغانوف بتعاون الأمانة الكامل في تنفيذ مقررات المجلس المتصلة باللجان. وقال إن الأمانة قد تطلب من المجلس أن يتحلى بدرجة من المرونة فيما يتعلق بمواعيد تقديم وثائق ما قبل الدولة، ويتوقف ذلك على الموضوعات التي يتم اختيارها لدورات اللجان ومتى يتم اختيارها. ورغم ذلك، أكد للمجلس أن الأمانة ستبذل قصارى جهدها لكفالة إعداد وثائق بنوعية جيدة في الوقت المناسب لتستطيع اللجان أن تؤدي ولايتها بفعالية.

٣- مواضيع لاجتماعات الخبراء المقبلة الأحادية السنة (البند ٣(ج) من جدول الأعمال)

٤- قرر المجلس، على سبيل الاستثناء وبدون إنشاء سابقة، عدم عقد اجتماعين من اجتماعات الخبراء الأحادية السنة في دورة الاجتماعات الجارية.

٤- تقرير الفرقة العاملة

(البند ٣(د) من جدول الأعمال)

٥- أخذ المجلس علماً بتقرير الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية عن أعمال دورتها السابعة والخمسين (TD/B/WP/227) وأيد الاستنتاجات المتفق عليها الواردة في التقرير. وأخذ علماً أيضاً بتقرير الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية عن أعمال دورتها الثامنة والخمسين (TD/B/WP/230).

٥- مشروع اختصاصات الفرقة العاملة

(البند ٣(هـ) من جدول الأعمال)

٦- قرر المجلس أن يلتزم من مقر الأمم المتحدة في نيويورك توضيحاً بشأن الفقرة ١(أ) و١(ز) من الوثيقة المعنونة "مشروع اختصاصات الفرقة العامة" (TD/B/EX(53)/4) وفي الوقت

نفسه قرر تأجيل اعتماد مشروع اختصاصات الفرقة العاملة إلى دورة ملائمة قادمة من دورات مجلس التجارة والتنمية.

هاء - المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل

١- تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس
(البند ٤ (أ) من جدول الأعمال)

٧- وافق المجلس على طلبين مقدمين من مرصد أقل البلدان نمواً (LDC Watch) وجمعية وحدة وثقة المستهلكين الدولية (Consumer Unity and Trust Society (CUTS) International) الواردين في الوثيقتين TD/B/EX(52)/R.1 و TD/B/EX(52)/R.2.

٢- التعاون بين الأونكتاد والاتحاد البرلماني الدولي
(البند ٤ (ب) من جدول الأعمال)

٨- اعتمد المجلس مشروع المقرر الوارد في الوثيقة TD/B/EX(53)/5. انظر الفصل الأول أعلاه.

٣- الترتيبات الخاصة بمشاركة المنظمات غير الحكومية في أنشطة الأونكتاد
(البند ٤ (ج) من جدول الأعمال)

٩- اعتمد المجلس مشروع المقرر الوارد في الوثيقة TD/B/EX(53)/6. انظر الفصل الأول أعلاه.

٤- اعتماد منظمات المجتمع المدني لأغراض الأونكتاد الثالث عشر
(البند ٤ (د) من جدول الأعمال)

١٠- اعتمد المجلس مشروع المقرر الوارد في الوثيقة TD/B/EX(53)/7. انظر الفصل الأول أعلاه.

واو - تقرير مؤتمر الأمم المتحدة السادس المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقليدية
(البند ٥ من جدول الأعمال)

١١- رحب مجلس التجارة والتنمية بصور "تقرير مؤتمر الأمم المتحدة السادس المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقليدية" (TD/RBP/CONF.7/11) وبالقرار الوارد في التقرير.

زاي - تقرير المجلس عن دورته التنفيذية الثالثة والخمسين

(البند ٧ من جدول الأعمال)

١٢ - صرح مجلس التجارة والتنمية للمقرر بوضع الصيغة النهائية للتقرير عن دورته التنفيذية الثالثة والخمسين.

ثانياً - ملخص الرئيس

ألف - افتتاح الدورة

١٣ - أدلى المتحدثون التالية أسماؤهم ببيانات: السيد بيتكو دراغانوف، نائب الأمين العام للأونكتاد؛ وممثل ليسوتو، متحدثاً باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين؛ وممثل غانا، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية؛ وممثل الاتحاد الأوروبي؛ وممثل نيبال، متحدثاً باسم مجموعة أقل البلدان نمواً؛ وممثل السلفادور متحدثاً باسم مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي؛ وممثل الصين؛ وممثل إثيوبيا؛ وممثل تايلند.

١٤ - ولاحظ نائب الأمين العام أن أفريقيا بدأت تتعافى من الأزمة الاقتصادية الأخيرة ولكن لا تزال بعض التحديات قائمة. فارتفاع أسعار الأغذية تمثل مصدراً للقلق، ولا يزال أحد الأهداف في المنطقة يتمثل في المشاركة في عملية التحول الهيكلي لتقليل الاعتماد على السلع الأساسية والتعجيل بالتنوع الاقتصادي. وفي الوقت نفسه يعني الانتعاش الضعيف للشركاء التجاريين التقليديين لأفريقيا من الشمال أنه يتعين أن تظل المنطقة منتبهة إزاء استدامة انتعاشها. وقال نائب الأمين العام إنه ينبغي النظر إلى المعونة في إطار جدول أعمال إنمائي أكثر اتساعاً، ويتعين أيضاً على البلدان أن تقيم قدراتها الإنتاجية الخاصة وأن تعزز حشد مواردها المحلية لتقليل الاعتماد على المعونة. وقال إن الأونكتاد كان قد وافق على التركيز على: (أ) تعزيز الاتساق على جميع المستويات من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والحد من الفقر، وخاصة من خلال التعاون الإقليمي؛ (ب) مواصلة تعزيز دور التجارة كمحرك للتنمية، بما في ذلك الحد من الفقر؛ (ج) تعزيز وجود بيئة تمكينية على جميع المستويات لتعزيز القدرات الإنتاجية والتجارة والاستثمار؛ (د) تعزيز الأونكتاد نفسه.

١٥ - ولاحظ المندوبون أن الأداء الاقتصادي الإيجابي الأخير للبلدان النامية يعزى في جانب كبير منه إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية رغم تقلبها. ولا يزال الوضع حرجاً فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات وتعبئة الموارد المحلية وغير ذلك من الجهود الابتكارية لجمع الموارد، وكلها مطلوبة لتمويل التنمية.

ولا تزال المساعدة التقنية وبناء القدرات عاملين حاسمين. وتم الإعراب عن التقدير لجهود الأونكتاد في مجال الزراعة.

١٦- وطالب متحدثون بتكثيف جهود الأونكتاد في أفريقيا في أركان عمله الثلاثة، وهي البحث وتحليل السياسات، والتعاون التقني، وبناء توافق الآراء. وطالب البعض أيضاً بوسائل ملموسة بقدر أكبر للطرق التي يمكن أن يتعاون بها الأونكتاد مع الحكومات والشركاء الإنمائيين والمؤسسات في المنطقة الأفريقية من أجل زيادة المساهمة المباشرة في تنفيذ برنامج الاتحاد الأفريقي/الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

١٧- ورأى البعض: (أ) أن نظام المعونة الجاري يعبر عن أولويات ومصالح المانحين بدلاً من الاحتياجات والأولويات الحقيقية للبلدان المتلقية؛ (ب) أن نظام المعونة العالمي نظام عتيق؛ (ج) أن المعمارية الحالية للمعونة تخلط بين الوسائل والغايات؛ (د) أن هناك تحدياً مزعجاً ومستمرًا يتمثل في تعهدات المعونة مقابل ثغرة التنفيذ.

١٨- وأعرب بعض المندوبين عن رأيهم بأنه إذا كانت تنمية أفريقيا تتطلب قيادة من الداخل على يد الأفارقة أنفسهم فإن هناك أيضاً حاجة لأن ينضم مجتمع التنمية الدولي إلى أفريقيا في هذه الرحلة من خلال تقديم المشورة السياساتية والمساعدة التقنية وتعزيز تقاسم أفضل الممارسات والخبرات من المناطق الأخرى.

١٩- ورأى بعض المندوبين أن الدورة الثالثة للجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية التابعة للأونكتاد، التي انعقدت في أيار/مايو ٢٠١١، أتاحت مناقشة مفيدة بشأن دعم الاستثمار من أجل التنمية، وأكدت الأهمية الحيوية لتنمية البنية التحتية وعززت القدرات الإنتاجية باعتبارها عناصر أساسية في النمو الاقتصادي المستدام والحد من الفقر في البلدان النامية. ولكن البعض رأى أنه مما يؤسف له أن اللجنة لم تصل إلى استنتاجات متفق عليها في غضون الوقت المحدد لدورتها. ورغم ذلك شجع المندوبون اللجنة على مواصلة عملها الذي يتسم بنوعية عالية ويعتبر مفيداً جداً.

٢٠- ورأى المندوبون أن لجنة التجارة والتنمية، التي انعقدت في حزيران/يونيه ٢٠١١، أثارت قضيتين هامتين ومثيرتين للاهتمام حقاً، وهما تقييم تطور النظام التجاري الدولي وتعزيز مساهمته في التنمية والتعافي الاقتصادي، وكذلك إدماج البلدان في سلاسل الإمداد العالمية بوسائل منها إضافة القيمة إلى صادراتها. وقال المندوبون إنهم يرحبون باستمرار البحث والتحليل الذي يقوم به الأونكتاد، على الصعيدين الوطني والدولي، من أجل مساعدة البلدان النامية في الاندماج في سلاسل الإمداد العالمية. واعتبر التعاون الإقليمي وكذلك التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أمراً ضرورياً لتعزيز القدرات الإنتاجية للاقتصادات الأفريقية.

٢١- ورحب المندوبون بتركيز الدورة على أفريقيا. وأشادوا أيضاً بالموضوعات والموضوعات الفرعية التي اختيرت للأونكتاد الثالث عشر. وأشاد المندوبون أيضاً بالوثيقة التي

أعدتها أمانة الأونكتاد المعنونة "الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا" (TD/B/EX(53)/2) وطالبوا المناطق المختلفة التي تتقاسم هذه المشاكل نفسها بأن تتعاون مع البلدان الأفريقية.

باء - الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد لدعم أفريقيا (البند ٢ من جدول الأعمال)

٢٢ - أخذ المجلس علماً بوثيقتين أعدتهما أمانة الأونكتاد هما: (أ) "الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا" (TD/B/EX(53)/2)؛ و(ب) "تعزيز فعالية المعونة: من باريس إلى بوسان" (TD/B/EX(53)/3). وقدمت الأمانة عرضاً عاماً للأنشطة التي قام بها الأونكتاد في الفترة موضع الاستعراض. وأعرب كثير من الوفود عن تقديرهم لجهود الأونكتاد في البحث والتعاون التقني وبناء التوافق ومساهمة هذه الأنشطة في التنمية الاقتصادية في أفريقيا.

٢٣ - وأثناء المناقشة التفاعلية التي أعقبت عرض الأمانة لاحظ عدة مندوبين أن الأداء الاقتصادي الأخير لأفريقيا يوضح إلى درجة كبيرة آثار الارتفاع الكبير في أسعار السلع الأساسية، الذي ساهم في عدم الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي في المنطقة. ولا يزال يتعين عمل الكثير في مجال تحسين "البنية التحتية غير المادية" (مثل النظم القانونية والتنظيمية والمالية) "البنية التحتية المادية" (مثل الطرق والكباري) ورفع مستوى القدرات الإنتاجية في القطاعات الأولية غير الاستخراجية، وتمكين مشاركة الشركات في إضافة القيمة وسلاسل الإمداد العالمية، مع تكثيف الأنشطة الإقليمية ودعم التجارة بين البلدان الأفريقية وتقليل درجة انعدام الأمن الغذائي وتحسين نوعية النمو. وسوف تتطلب هذه الأنشطة المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات وتعبئة الموارد المحلية وغير ذلك من الموارد المبتكرة لتمويل التنمية.

٢٤ - وتم الإعراب عن التقدير لأعمال الأونكتاد في توجيه اهتمام صانعي السياسات إلى ضرورة صياغة تطوير القدرات الإنتاجية، وخاصة في ميدان الزراعة. وترددت مطالبات للأونكتاد بتكثيف أعماله من أجل دعم تنفيذ برنامج عمل اسطنبول الذي أبرم مؤخراً. ووجهت إلى الأونكتاد مطالب بأن ينفذ بعض الأفكار والتوصيات الواردة في تقرير أقل البلدان نمواً، ٢٠١٠: نحو بنية إنمائية دولية جديدة لأقل البلدان نمواً الصادر عن الأونكتاد. وتم الاعتراف بأن الدول تحتاج إلى الدعم لكي تؤدي دورها الإنمائي الحرج، وخاصة في حالة أقل البلدان نمواً.

٢٥ - وتلقى المندوبون التقرير المعنون "الأنشطة التي اضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا" بصورة إيجابية. وأعرب كثير منهم عن تقديرهم لأن الأمانة بذلت جهوداً لإبراز أثر أنشطتها في أفريقيا وفقاً لما أوصت به الدورات التنفيذية السابقة لمجلس التجارة والتنمية. وشدد المندوبون على ضرورة أن يواصل التقرير التأكيد على أثر عمل الأونكتاد في ظل مواصلة

مجتمع التنمية الدولي ضغوطه لتحقيق زيادة فعالية المعونة والتنمية. ولاحظ أحد المندوبين أن أنشطة الأونكتاد في أفريقيا تتسق مع برامج التنمية الوطنية والإقليمية وأنها تستند إلى الطلب. ومع ذلك أشير بأن يشارك الأونكتاد مع المستفيدين في الاضطلاع بتقييمات أكثر تركيزاً وتحديدًا حسب المناطق من أجل كفالة زيادة فعالية المساهمات. وأشير أيضاً بأن يشارك الأونكتاد في أنشطة التعاون التقني عندما تنطوي هذه الأنشطة على إمكانية زيادة القيمة المضافة وإحداث تأثير مفيد على البلدان النامية وينبغي تقييم أثر هذه الأنشطة.

٢٦- وأثنى المندوبون على الأونكتاد لإنشائه فريقاً توجيهياً للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وذلك لتعزيز التنسيق الداخلي لأنشطته دعماً لأفريقيا. وأشار أحد المندوبين بأن يتعاون الأونكتاد مع المعهد الدولي للتجارة والتنمية في تايلند للقيام بأعمال مشتركة بشأن أثر وتطورات تحرير التجارة في البلدان الأفريقية. وأعرب بعض المندوبين أيضاً عن الاهتمام بتكثيف التبادل على صعيد الدروس المستفادة بين منطقة أمريكا اللاتينية والكاربي من ناحية وأفريقيا من ناحية أخرى.

٢٧- وطلب أحد المندوبين بأن يعزز الأونكتاد تدخلاته في أفريقيا في المجالات التالية: تطوير التأمين ورعاية التنمية الصناعية ورفع المستوى التكنولوجي والمعونة من أجل التجارة وتغيير المناخ وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وطلب مندوب آخر بصياغة تدابير جديدة لتعزيز تنمية التكنولوجيا ونشرها، بما في ذلك تكنولوجيا الطاقة المتجددة من خلال استراتيجيات من قبيل الشراكات بين القطاعين العام والخاص واستعمال الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وشجع هذا المندوب الأونكتاد على مساعدة البلدان الأفريقية في مجال الإحصاءات وجمع البيانات من أجل تسهيل قيام المستثمرين الأجانب والمشروعات الصغيرة والمتوسطة باتخاذ قرارات الاستثمار الصحيحة. وأشير بأن يركز الأونكتاد قضايا البحثية في أفريقيا في مجال التكامل الإقليمي والتنوع الاقتصادي ودور القطاع الخاص في تعزيز القدرات الإنتاجية. وطلب بعض الوفود أيضاً أن يتعاون الأونكتاد مع المؤسسات الأفريقية لتنفيذ جدول أعمال الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا للحصول على نتائج إيجابية أفضل.

٢٨- وأبرز كثير من المندوبين ضرورة بذل المزيد لصالح المنطقة الأفريقية وتعزيز قسم أفريقيا وشعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة. وفي هذا الصدد طلبوا من الأونكتاد أن يبذل مزيداً من الجهود لتنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها الصادرة عن الدورات السابقة لمجلس التجارة والتنمية بشأن تزويد الشعبة بمزيد من الموارد.

٢٩- ولاحظ بعض المندوبين الجهود التي بذلها المجلس لتعزيز دور الفرق العاملة. وأكدوا على ضرورة مشروع الاختصاصات لتعزيز أعمال الفرق العاملة وإقراره وإحالة إلى الجمعية العامة للموافقة عليه. ولاحظ بعض الوفود أن مرصد أقل البلدان نمواً وجمعية وحدة وثقة المستهلكين الدولية أضيفا إلى المنظمات غير الحكومية في الأونكتاد.

حلقة نقاش بشأن "تعزيز فعالية المعونة: من باريس إلى بوسان"

٣٠- عقدت حلقة نقاش بشأن "تعزيز فعالية المعونة: من باريس إلى بوسان" في إطار البند ٢ من جدول الأعمال. وكان المتحدث الرئيسي في حلقة النقاش هو السيد جون لوموا، مدير شعبة التعاون الإنمائي في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في باريس. واشترك في الحلقة ثلاثة أعضاء: (أ) السيد صمويل وانغوي، الرئيس التنفيذي لمؤسسة دايماء وشركاه المحدودة بجمهورية تنزانيا المتحدة؛ (ب) السيدة إنغريد موتيما، خبيرة تعبئة الموارد الخارجية في وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي في رواندا؛ (ج) السيدة هيلين ألوتي، مديرة العلاقات الاقتصادية الخارجية بوزارة المالية والتخطيط الاقتصادي في غانا. وأدى السيد بكتو دراغانوف نائب الأمين العام للأونكتاد ملاحظات افتتاحية في حلقة النقاش.

٣١- وشملت الأسئلة التي ناقشتها حلقة النقاش ما يلي:

(أ) كيف يمكن استخدام المعونة لحفز أشكال أخرى من تمويل التنمية ووضع الأسس اللازمة للتخلص من الاعتماد على المعونة على المدين المتوسط والطويل؟
(ب) كيف يمكن لأوساط المعونة أن تحسن نوعية المعونة المقدمة إلى البلدان المستفيدة؟

(ج) كيف يمكن أن تسهم الدروس المستفادة من التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تعزيز فعالية المعونة؟

(د) ما هي أنواع الآليات المؤسسية التي ينبغي أن تضعها الحكومات الأفريقية لتحسين نوعية المعونة؟

(هـ) ماذا تتوقع أفريقيا من المؤتمر الرابع الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة؟

٣٢- وفيما يلي بيان التوصيات الرئيسية المقدمة والقضايا التي نشأت عن الملاحظات الافتتاحية والكلمة الرئيسية وحلقة المناقشة والمناقشة التفاعلية:

(أ) الوفاء بالتعهدات القائمة - تواجه أفريقيا تحديات إنمائية هائلة تشمل الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية، التي تتناول تغير المناخ ومنع وتقليل الصراعات والتعامل مع ارتفاع أسعار التغذية والطاقة. وسيمثل حشد الموارد المحلية والخارجية عنصراً حاسماً في التصدي لهذه التحديات. ورغم الزيادة الأخيرة في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا فإن المتبرعين لم يحققوا بعد التعهدات الدولية القائمة لصالح المنطقة. وفي هذا الصدد تقوم الحاجة إلى قيام المانحين بتصعيد جهودهم للوفاء بتعهدات المعونة القائمة لصالح أفريقيا؛

(ب) تتوقف فعالية المعونة أيضاً على كمية المعونة - في كثير من الأحيان تعطي المناقشة الجارية بشأن فعالية المعونة انطباعاً بوجود انفصال بين كمية المعونة ونوعية المعونة. ولكن كمية المعونة هي أحد العوامل التي تحدد ما إن كانت المعونة فعالة أم لا. وبالتالي تقوم

الحاجة إلى أن يعترف المانحون والمتلقون بأن زيادة كمية المعونة شرط لا بد منه لتعزيز نوعية المعونة في أفريقيا؛

(ج) استعمال المعونة مقابل توصيل المعونة - تتوقف فعالية المعونة على كلا نوعية استعمال المعونة ونوعية توصيل المعونة لأن استعمال المعونة يتوقف أساساً على ممارسات البلدان المتلقية في حين أن توصيل المعونة يتوقف على ممارسات المانحين. وتوضح حالتا غانا ورواندا أن هناك تقدماً كبيراً في تحسين نوعية استعمال المعونة على الصعيد القطري، ولكن لم يحدث تقدم كبير في تعزيز نوعية توصيل المعونة. وسوف يحث تحسن في نوعية توصيل المعونة لو بذل المانحون مزيداً من الجهود على صعيد تقليل عدم التنبؤ بالمعونة وتجنب تفتيت المعونة وتعزيز استعمال النظم القطرية وتقليل المشروطيات المصاحبة لتدفقات المعونة؛

(د) الملكية والقيادة القطريتان تتسمان بالأهمية - تتسم الملكية القطرية للمعونة والعملية الإنمائية بالأهمية في تعزيز فعالية المعونة. وإذا كان للبلدان المتلقية أن تستعمل المعونة لإحراز أهدافها الإنمائية الوطنية فسيتمتع عليها أيضاً أن تتمكن من قيادة عملية توصيل المعونة وإدارتها. وبالتحديد يتعين عليها أن تتأكد أن المعونة تتصدى لاحتياجاتها وأولوياتها الإنمائية. ولكي تنجح البلدان الأفريقية في ممارسة هذه القيادة فسوف يكون من الضروري التعامل مع الجانب النفسي الذي يتمثل في الاتكال على المعونة. إلا أن ذلك يقوض قدرة البلدان المتلقية على ممارسة القيادة والاضطلاع بالمسؤولية عن التنمية. وتقوم الحاجة إلى نشر أمثلة لنجاح بعض الحكومات المتلقية في فرض كلمتها في سياق العلاقة بين المانح والمتلقي. وفي حين أن الملكية والقيادة القطريتين أمران هامين فإن الحاجة تقوم أيضاً إلى الاعتراف بالسياقات الإقليمية، حيث يتزايد تأثير التنمية بالتعاون الإقليمي؛

(هـ) فرض استعمال النظم القطرية - رغم التقدم الذي أحرزته البلدان المتلقية في تحسين نوعية النظم والمؤسسات القطرية المحلية لا يزال المانحون يجمعون عن استعمال هذه النظم والمؤسسات. والاستعمال المحدود للنظم القطرية من جانب المانحين يمثل أحد المجالات التي تم فيها إحراز أقل قدر من التقدم في تعزيز فعالية المعونة خلال السنوات القليلة الماضية. وهناك أيضاً ضرورة لإدماج المعونة في آليات الخزانة والمحاسبات ومراجعة الحسابات في البلدان المتلقية. وتحدي تفتت المعونة في كلا المعونة الثنائية والمتعددة الأطراف يمكن أن يعالج بأفضل طريقة من خلال تعزيز النظم القطرية. ولكن من المهم أيضاً أن يجري ذلك بطريقة شفافة وجديرة بالتصديق؛

(و) تحسين المعلومات عن تدفقات المعونة - تقوم الحاجة إلى زيادة وتحسين المعلومات عن تدفقات المعونة باعتبار ذلك عنصراً هاماً في تعزيز فعالية المعونة. وعلى صعيد البلدان المتلقية ينبغي للحكومات أن تبذل مزيداً من الجهود لتوفير المعلومات عن تدفقات المعونة لجميع أصحاب المصلحة المحليين. وعلى صعيد البلد المانح تقوم الحاجة إلى الإعلان عن المعلومات الخاصة بتدفق المعونة على منظمات المجتمع المدني العاملة في البلدان المتلقية.

وبالإضافة إلى ذلك ينبغي أن يوفر المانحون الناشئون مزيداً من المعلومات عن أنشطتهم في مجال التعاون التقني في البلدان المتلقية. وتقوم الحاجة في هذا السياق إلى مزيد من التعاون بين المانحين والمتلقين لتحسين إحصاءات المعونة؛

(ز) الحاجة إلى الاستراتيجيات بشأن الاعتماد الحالي على المعونة - ينبغي أن توجد في البلدان الأفريقية استراتيجيات للخروج من حالة الاعتماد على المعونة في الأجل المتوسط إلى الأجل الطويل. وفي حين أن المعونة مطلوبة في الأجل القصير فإنه ينبغي استعمالها لتجنب الاتكال على المعونة في الأجل الطويل. ومن إحدى الوسائل لتحقيق ذلك استعمال المعونة لتعزيز القدرة على تعبئة الموارد المحلية. ويمكن أيضاً استعمالها لحفز المصادر الأخرى من أشكال التمويل الإنمائي مثل الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة والتمويل التجاري. وهناك بالفعل دلائل على أن تدفقات رأس المال الخاص تتزايد بسرعة أكبر من سرعة تدفقات المعونة كمورد لتمويل التنمية في أفريقيا. ولا تستطيع البلدان الأفريقية في ضوء عدم تجانسها أن تتوقع أن تخرج جميعاً من حالة الاعتماد على المعونة في وقت واحد. إذ إن الخروج من حالة الاعتماد على المعونة سيتباين عبر البلدان وسيكون ذلك تعبيراً عن مختلف مستويات التنمية في هذه البلدان؛

(ح) الاعتراف بالصلة بين المعونة والتجارة - تتأثر فعالية المعونة أيضاً بطبيعة النظام التجاري المتعدد الأطراف. فعدم التماسك بين التجارة وسياسات المعونة للبلدان المانحة يؤثر تأثيراً كبيراً على فعالية المعونة في البلدان المتلقية. وعندما يعطي المانحون المعونة إلى البلدان المتلقية ويفرضون عليها أيضاً تدابير تجارية تحد من قدرة هذه البلدان على التبادل التجاري فإنهم يجعلون من العسير عليها أن تحقق أهدافها الإنمائية. ومن المهم في هذا الصدد أن يتم توصيل المعونة بطريقة تسمح للبلدان المتلقية بالمشاركة بفعالية أكبر في النظام التجاري المتعدد الأطراف وكذلك الانتقال إلى درجة أعلى في سلسلة القيمة في عملية التبادل التجاري؛

(ط) فعالية المعونة والتنمية أمران متصلان - هناك حاجة إلى التشديد الهائل على الفرق بين فعالية المعونة وفعالية التنمية لأن فعالية المعونة تنحو إلى تعزيز فعالية التنمية. وزيادة فعالية المعونة سيجعل المعونة أكبر أثراً في البلدان المتلقية وبالتالي يزيد من فعالية التنمية. ومن المهم أن تؤخذ قدرات البلدان المتلقية في الحسبان في سياق المناقشات بشأن فعاليات المعونة. ومن المهم بنفس القدر أن توضع في الحسبان الأساليب المتنوعة للتعاون الإنمائي: مثل التعاون بين بلدان الجنوب مقابل التعاون بين بلدان الشمال والجنوب. وفي هذا السياق ينبغي أن يحترم المانحون اختيار أسلوب التعاون الذي تقررره البلدان المتلقية. ومن المهم بالإضافة إلى ذلك أن تنظر البلدان المتلقية إلى التعاون بين بلدان الجنوب باعتباره عنصراً تكميلياً للتعاون بين بلدان الشمال والجنوب وليس بديلاً عنه؛

(ي) الحاجة إلى المساواة المتبادلة - في سياق المناقشة بشأن فعالية المعونة يبدو أن تطبيق المساواة ينسحب على البلدان المتلقية بدرجة أكبر مما ينسحب على الشركاء الإنمائيين.

ومع ذلك فإن المسؤولية المتبادلة هي الأمر المطلوب لتحقيق فعالية المعونة وبالإضافة إلى ذلك يوجد اتجاه إلى أن تكون مساءلة البلدان المتلقية أمام المانحين أكبر من مساءلتها أمام أصحاب المصلحة المحليين فيها. وهناك حاجة لأن تظهر الحكومات المتلقية قدراً أكبر من المساءلة أمام أصحاب المصلحة المحليين من أجل كفالة الملكية الحقيقية للعملية. ويمكن أن يساهم تحسين الحوكمة المحلية التي تعترف بالقيم والثقافات المحلية في إحراز هذا الهدف. وبالإضافة إلى ذلك تقوم الحاجة إلى مؤشرات واضحة وموضوعية للحوكمة الرشيدة؛

(ك) تحسين تنسيق المعونة على الصعيد الوطني - تقوم الحاجة إلى قيام البلدان المتلقية بتحسين تنسيق المعونة على الصعيد الوطني. ويتطلب ذلك من البلدان المتلقية أن تمارس مزيداً من السيطرة على إدارة المعونة وعملية التوصيل من أجل كفالة تصدي المعونة لاحتياجاتها وأولوياتها الإنمائية الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للتنسيق أن يغطي المعونة من المتبرعين التقليديين وكذلك التدفقات المالية الرسمية التي تشكل جزءاً من التعاون بين بلدان الجنوب.

ثالثاً - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ١ من جدول الأعمال)

٣٣- أقر المجلس في جلسته العامة الافتتاحية يوم ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١ جدول الأعمال المؤقت الوارد في الوثيقة TD/B/EX(53)/1. وبناءً عليه كان جدول الأعمال للدورة التنفيذية على النحو التالي:

- ١- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٢- الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد لدعم أفريقيا
- ٣- المسائل التي تتطلب إجراءً من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية أو المتصلة بهذه التقارير والأنشطة:
- (أ) تقرير لجنة التجارة والتنمية عن دورتها الثالثة، و جدول أعمال دورتها الرابعة؛
- (ب) تقرير لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية عن دورتها الثالثة، و جدول أعمال دورتها الرابعة؛
- (ج) مواضيع لاجتماعات الخبراء المقبلة الأحادية السنة؛
- (د) تقرير الفرقة العاملة؛
- (هـ) مشروع اختصاصات الفرقة العاملة.

- ٤- المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل:
- (أ) تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس؛
- (ب) التعاون بين الأونكتاد والاتحاد البرلماني الدولي؛
- (ج) الترتيبات الخاصة بمشاركة المنظمات غير الحكومية في أنشطة الأونكتاد؛
- (د) اعتماد منظمات المجتمع المدني لأغراض الأونكتاد الثالث عشر.
- ٥- تقرير مؤتمر الأمم المتحدة السادس المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية
- ٦- مسائل أخرى
- ٧- تقرير المجلس عن دورته التنفيذية الثالثة والخمسين.

الحضور^(١)

١ - حضر الدورة ممثلون عن الدول التالية الأعضاء في مجلس التجارة والتنمية:

الاتحاد الروسي	السودان
إثيوبيا	سويسرا
أذربيجان	الصين
الأرجنتين	العراق
الأردن	عمان
إسبانيا	غانا
إسرائيل	غواتيمالا
ألمانيا	فرنسا
إندونيسيا	الفلبين
أنغولا	فتزويلا (جمهورية - البوليفارية)
أوكرانيا	فنلندا
إيران (جمهورية - الإسلامية)	فيت نام
إيطاليا	قبرص
البحرين	كازاخستان
البرازيل	الكاميرون
البرتغال	كمبوديا
بروني دار السلام	كندا
بنما	كوبا
بنن	كوت ديفوار
بور كينا فاسو	الكونغو
بولندا	الكويت
بيلا روس	ليسوتو
تايلند	مالي
تركيا	مدغشقر
توغو	المغرب
جامايكا	المكسيك
الجزائر	المملكة العربية السعودية
الجمهورية التشيكية	موريتانيا
الجمهورية الدومينيكية	النمسا
الجمهورية العربية السورية	نيبال
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	نيجيريا
جنوب أفريقيا	نيكاراغوا
رواندا	هنغاريا
رومانيا	الولايات المتحدة الأمريكية
زامبيا	اليابان
السلفادور	اليمن
سنغافورة	

(١) للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/EX(53)/Inf.1.

٢- وحضر الدورة ممثل عن الدولة التالية العضو في الأونكتاد ولكنها غير عضو في مجلس التجارة والتنمية:

الكرسي الرسولي

٣- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي

الاتحاد الأفريقي

الاتحاد الأوروبي

المنظمة الدولية للفرانكوفونية

٤- وكانت المنظمتان التاليتان التابعتان للأمم المتحدة ممثلتين في الدورة:

اللجنة الاقتصادية لأوروبا

مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية

٥- وكانت الوكالة المتخصصة التالية والمنظمة ذات الصلة ممثلتين في الدورة:

الاتحاد الدولي للاتصالات

منظمة التجارة العالمية

٦- وشارك أعضاء حلقة النقاش التالية أسماؤهم في الدورة:

السيد جون لوموا، مدير شعبة التعاون الإنمائي، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

السيد صامويل وانغوي، الرئيس التنفيذي، مؤسسة دايماء وشركاه المحدودة، جمهورية تنزانيا المتحدة

السيدة إنغريد موتيمبا، خبيرة تعبئة الموارد الخارجية، وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، رواندا

السيدة هيلين ألوتي، مديرة العلاقات الاقتصادية الخارجية بوزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، غانا.